

صحة هذا القول ، ان رواية ابي اسحاق المستعلي ، ورواية ابي محمد السرخسي ، ورواية ابي الهيثم الكشمهيني ، ورواية ابي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير ، مع انهم اتسخوا من اصل واحد ، وانما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة او رقعة مضافة انه من موضع ما فاضافه اليه .

ويبين ذلك انك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما احاديث (١) وقد انتقد المحدثون والحفاظ البخاري بانه لم يتقيد بالنص الحرفي للرواية ، وحيانا ينقل الرواية بالمعنى ، وان رواياته تشتمل على المكرر والمعلق والموقوف ، والمقطوع (٢) وغير ذلك من عيوب الرواية .

ومن الجائز القريب ان يكون البخاري رحمه الله قد وضع في حسابه ان لا يضع الصيغة النهائية لكتابه الا بعد جمعه اولا ثم تمحيص اسانيدہ، ومحاكمة متونه ، ولكن الاجل قد وافاه بعد الفراغ من الجولة الاولى ، التي تم له فيها ان يجمع تلك الكمية من الاحاديث بعد أن أتفق شطرا كبيرا من عمره متجولا في المدن الاسلامية الكبرى التي تحولت مساجدها وفواديها ، وبيوت علمائها الى معاهد لتدريس الحديث وتدوينه ولغير ذلك من العلوم والفنون ، وفي هذه المرحلة كان يدون الاحاديث احيانا كما تنقل اليه . وحيانا يعتمد على ذاكرته التي كانت اشبه بآلة للتسجيل تلتقط جميع ما يصل اليه ، فضائها من الاصوات كما يستنتج ذلك من كتب التراجم التي وضعته في مستوى الاساطير ، ولم يمهلها الاجل لتمحيص اسانيدہ

(١) انظر الإضواء ص ٣٤٨ عن مقدمة فتح الباري .

(٢) المراد من المعلق هو الحديث الذي لم يذكر فيه السند من اوله ، كان يرويه ابتداء عن ابن عمر عن النبي (ص) والموقوف هو الذي ينتهي سنده الى الصحابي من غير ان يتعرض للنبي في قول او فعل والمقطوع هو الذي ينتهي سنده الى التابعي ولا يتعداه .